

ظاهرة الفعلية عند إبراهيم السامرائي

"بين المنظور والمأمول"

أ.م.د. عبدالستار صالح أحمد البناء

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كوردستان، العراق

abdulsattar.ahmed@su.edu.krd

المخلص

تعد اللغة العربية من أجمل اللغات الاشتقاقية التي تتميز بخصائص البناء اللغوي، فمن أبرزها خصيصة (الفعلية) التي تحتل مساحة شاسعة بين مباحثها بناءً وصرفاً ونحواً واستعمالاً ومن ثم دلالةً، فالفعل في نظر الكثيرين عنصرٌ فذ من عناصر بناء الجملة العربية ، حتى لم يكن مؤلّفٌ عند القدامى أو المحدثين يخلو من شرح له أو وصفٍ لجزئيةٍ منه . ومن أبرز هؤلاء الدكتور إبراهيم أحمد السامرائي " 1923-2001 " الذي وقف عليها وقفات لغوية تأصيلية وعلمية ، إذ تناول الظاهرة في معظم طروحاته المتعلقة بالبناء اللغوي، ولاستكناه حقيقة الفكرة أثرنا ان نرتبها في ورقة بحثية علمية.

لذا فقد استقام البحث على أن يكون العنوان " ظاهرة (الفعلية) عند ابراهيم السامرائي – بين المنظور والمأمول - " ليحتكم على محاور ثلاثة يتقدمها تمهيد في " حد الفعل والفعلية عند السامرائي " ، يليه محور " قدم الفعل في العربية بين الكينونة والنوعية " ، و يأتي المحور الثاني ليتناول " الفصل بين الفعلية والاسمية "، فيما يتضمن المحور الثالث محاور" الظواهر الفعلية بين المنظور والمأمول " في العربية من وجهة نظر السامرائي ، متبعين المنهج الوصفي في تبني أفكاره وطرح آرائه التي غلبت عليها التنظير النقدي والتوجيه العلمي لما كان يأمله من تنظيرهم وإن خالف بها الأقدمين ونازع عليها المحدثين، ومن نتائج البحث أن السامرائي ينتصر للمحدثين على حساب القدامى في قضية الإسناد ، كما أنه يحمل على القدامى في مسألة الفعل والزمن ، فيما يرجح قول القدامى على المحدثين الغربيين في اشكالية تأصيل الزمن واقتترانه بالفعل ، هذه وجملة من نتائج توصلنا اليها في مجمل ماحام قلمنا حولها.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: 2022/4/16

القبول: 2022/5/26

النشر: شتاء 2022

الكلمات المفتاحية:

Grammar And Derivation, Theory Of Verbal, Perspective, Expectancy.

Doi:

10.25212/lfu.qzj.7.4.25

- المقدمة:

تعد اللغة العربية من أجمل اللغات الاشتقاقية التي تتميز بخصائص البناء اللغوي ، فمن أبرزها خصيصة (الفعلية) التي تشغل حيزاً كبيراً وتحتل مساحة شاسعة بين مباحثها بناءً وصرفاً ونحواً واستعمالاً ومن ثم دلالةً ، فالفعل في نظر الكثيرين عنصرٌ فذ من عناصر بناء الجملة أو العبارة العربية ، وقد سمت عناصرها وعلت علو الطائفين بأبوابها ، حتى لم يكد مؤلّفٌ عند القدامى أو المحدثين يخلو من شرح له أو وصفٍ لجزئيةٍ منه . وبذلك غدت الفعلية ظاهرة تستقدم الهمم وتستجلب النظر والتدقيق عند العلماء وممن

أبرز هؤلاء الدكتور إبراهيم أحمد السامرائي " 1923-2001 " الذي وقف عليها وقات لغوية تأصيلية تاريخية وعلمية ، إذ تناول الظاهرة في معظم طروحاته المتعلقة بالبناء اللغوي سواء أكان في مقالة أم في بحث أم في مؤلف مثل : (الفعل والنظام الفعلي في العربية) و (نظام الفعلية في العربية) و (الفعل زمانه وأبنيته) و(من سعة العربية) و(التطور اللغوي التاريخي) و(مباحث لغوية)، فضلا عن الكتب المحققة ولاستكناه حقيقة الفكرة وتناولها أثرتنا ان نرتبها في ورقة بحثية علمية.

فقد توطدت أصرتنا بهذا العلم اللغوي والموسوعي الألمعي ونحن في بداية مرحلة الدراسات العليا في التسعينات من القرن الماضي ، إذ جمعنا ما كان لنا ، وما وقفنا عليه حديثاً عن هذه الظاهرة عنده، لذا فقد استقام المنسم على أن يكون عنوان هذا البحث " ظاهرة (الفعلية) عند ابراهيم السامرائي - بين المنظور والمأمول - " ليحتكم على محاور ثلاثة يتقدمها تمهيد في " حد الفعل والفعلية عند السامرائي " ، ويليه محور " قدم الفعل في العربية بين الكينونة والنوعية " ، ومن ثم يأتي المحور الثاني ليتناول " الفصل بين الفعلية والاسمية " ، فيما يتضمن المحور الثالث محاور " الظواهر الفعلية بين المنظور والمأمول " في العربية من وجهة نظر السامرائي ، متبعين المنهج الوصفي في تبني أفكاره وطرح آرائه التي غلبت عليها التنظير النقدي والتوجيه العلمي لما كان يأمله من تنظيرهم وإن خالف بها الأقدمين ونازع عليها المحدثين. فهو في كل ذلك ليس بالمعاند ولا المجامل قدر توجيهه العلمي الدقيق في الأمور كما يقول : ((لم يكن قصدي أن أتعقب الخطأ وأقر في الأمر تنقيراً يبعدي عن النصفة،إلا أنني أفقت وقات فيها كثير من الحساب والتدقيق إزاء من يتصدى للتصحيح، فيخطئ كلمة أو أسلوباً ويصوب أخرى)). فيما ذيلت المباحث بأهم النتائج التي تفصح عن مكامن الغرض العلمي للدكتور السامرائي وتوجيهاته التي صغناها على وفق رؤيتنا ومتابعتنا ومنها : أن السامرائي ينتصر للمحدثين على القدامى في قضية الاسناد ، كما أنه يحمل على القدامى في مسألة الفعل والزمن وأحواله، فيما يرجح قول القدامى على المحدثين الغربيين في إشكالية تأصيل الزمن واقتارانه بالفعل العربي ، وهو موافق لكثير مما يذهب اليه الكوفيون مثال بناء الجملة وأسبقيية الجملة الفعلية في العربية على الجملة الاسمية ، هذه وجملته من نتائج توصلنا اليها في مجمل محام قلمنا حولها .وبهذا فإن العمل فُسحة علمية إلا أن الأصل عند السامرائي أكثر وأعظم مما وقفنا عليه ، فهو مرجعية لغوية تشهد له الجامعات ودور النشر ومجامع اللغة العربية وأفاد العربية الذين عاصروه أو تلوه في المحفل ، فهو الذي أضاف الى المكتبة العربية الحديثة مضامين المؤلفات دراسة وتحقيقاً وتعليقاً وتوجيهاً وتصحيحاً ومتابعة .

- التمهيد (حد الفعل والفعلية عند السامرائي) :

الفعل في العربية كنى عن كل حدث-أو عمل متعدٍ أو-غير متعدٍ (ابن منظور، ديت، ج5/ص3438)، أو هو صيغة تدل-على معنى في نفسها وتعرض ببنيته للزمان (ابن عصفور، 1971، ج1/ص45) ، أو-هو ما دل على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر) التي تضيف على الحدث والزمان الدلالة على الفاعل (نورالدين، 1984، ص27) ، وقد تناول الدكتور السامرائي الفعل في أكثر من موضع وفي أكثر من مناسبة في مؤلفاته ، وأثر أن يسمى هذه المحاولات بـ (نظام الفعلية) أو (النظام الفعلي) ، والفعلية التي يعيها هي تلك المظاهر التي تندرج ضمن الفعل وتفرعاته التي تناولها

في طروحاته اللغوية بالشرح والتفصيل تارة ، وبالنقد والتعليل تارة أخرى ، فقد تناول الفعل من حيث زمانه وأبنيته ، ومكونات أبوابه والمسائل المتداخلة فيه وعلى وفق مستويات الدرس اللغوي العربي كافة ، فضلا عن التناول المعجمي والبلاغي في أحيان أخرى ، فقد تصدر آراءه رأيي مفاده أن النحويين لم يبحثوا في الجملة العربية عن قضية الإسناد الذي يكون الفعل فيها طرفا كبيرا لا قليلاً إذ يقول (السامرائي أ، 1980، ص15) ، والعناية بالفعل يشغل مكاناً خاصاً في سائر اللغات ، وقد كانت عناية الأقدمين بهذه المادة عترةً عند المعاصرين (السامرائي أ، 1980، ص15).

إذ يقول إن القدامى كانوا يعدون الفعل صاحب العمل وهو عامل قوي ، بل هو من أقوى العوامل (سبويه، 1988 ج1/ ص43) و (الزجاجي أ، 1973، ص15)، فهو يرفع الفاعل وينصب المفعول به ، كما ينصب سائر ما سميت عندهم بـ (الفضلة) مثل المفاعيل والحال ونحو ذلك ، وإنه يعمل أينما كان متقدماً أم متأخراً ، ظاهراً أم مقدرأ (الزجاجي أ، 1973، ص15).

فهو ينتقد القدامى في نظرتهم متهماً إياهم بالتقصير ، ويسمي المحدثين بأصحاب النظر اللغوي الصحيح بقوله " أما أصحاب النظر اللغوي الصحيح من المحدثين فينكرون هذه المعرفة القديمة وهم يرون أن الفعل مادة لغوية ذات أهمية في بناء الجملة وهو لا يعدو أن يكون حدثاً يجرى على أزمنة مختلفة ، تختلف في الماضي كما تختلف في الحال والاستقبال، كما يعرب عن تركيب واتفاق هذه الأزمنة ببعضها، وليست العربية بدءاً بين اللغات في هذا السبيل، فقد دلّ الاستقراء على نضج الفعل العربي وقدرته على الاعراب عن دقائق الزمن" (الزجاجي أ، 1973، ص15) . أما حدُ الفعل عند القدامى الذين لم يصيبوا برأيه فمختلف، فعلى سبيل المثال عند سبويه (ت180هـ) الذي يقول في حده: "وأما الفعل فأمثلة-أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء-مامضى فذهب ،سَمِعَ-،ومَكْتُ ،حُمِدَ،وأما بناء مالم يقع فانه قولك :أمرأ اذهبْ واقتل واضرب ومخبراً يُقتل ويذهبْ ويضربُ ويُقتلُ ويضربُ ،وكذلك بناء-مالم ينقطع وهو كائن إذا خبرت " (سبويه، 1988، ج1/ ص12).

فهو مادة أخذت من أحداث الأسماء ، ويريد بأحداث أسماء المصادر فيقول : والأحداث مثل: الضرب والقتل والحمد ويرجح أن سبويه في نصح هذا قد جعل فعل الأمر قسماً ثالثاً للفعل وهو الذي درج عليه البصريون في تقسيم الأفعال (السامرائي أ، 1980، ص16) . ، أما الزجاجي (ت337هـ) فقد قال " الفعل-مادل على- حدث وزمان ماض أو-مستقبل نحو قام يقوم ، وقعد يقعد وأشبه بذلك" (الزجاجي ب، 1984، ص17). ويتابع السامرائي الزجاجي في الإيضاح ليجد عنده تفصيلاً أكثر في حد الفعل إذ قال : "ماكان الزجاجي في (الإيضاح) غيره في (الجملة) فهو في الإيضاح يلتفت الى مسائل أكثر عمقا مما هي في (الجملة) (السامرائي أ، 1980، ص17)، فيقول مثلاً: "وقد ذكرنا أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست الحقيقة افعالاً للفاعلين ، إنما هي-عبارة-عن أفعالهم ، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال"(السامرائي أ، 1980، ص15).

أما الزمخشري (ت538هـ) فيذهب إلى " أن الفعل مادل على اقتران حدث بزمان" (الزجاجي أ، 1973، ص53)، ويجد السامرائي في هذا التعريف الجامع السائد في الكتب المدرسية التي تفرد تعريف الفعل في تسوية للفعل وأشباهه في العمل من المصدر وإسم الفاعل لأنها دالة على أحداث مقترنة بزمان خاص ، وهذا معروف مشهور على حد قوله، ويقول في رأي ابن يعيش(ت643هـ) الذي قال: "ولما كانت

الأفعال-مساوفة للزمان، والزمان من مقومات الفعل توجد عند وجوده وتندعم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان :ماض وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركات مضت ومنها حركة لم تأت ومنها حركة تفصل بين الماضي والآتي، كانت الأفعال كذلك : ماضي ومستقبل وحاضر" (ابن يعيش، دبت، ج 17 ص4). فقد ذهب مذهباً بعيداً وهو لا ينتهج منهجاً لغوياً فكأنه أراد أن يفلس المسألة اللغوية وهي لاعلاقة لها إلا بهذا النظر العلمي ، وكأن النحوي لم يرد استقراء العربية لمعرفة إعراب الفعل عن الزمان بل إنه اهتدى الى هذه من تأمله في الزمان الفلكي. ويمضي في حمله على القدامى بقوله: ويبدو أنهم لم يستقروا العربية استقراءً وافيّاً ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل ، وكل ما فطنوا اليه هو اتفاقهم على أن الفعل من الأحداث المقترنة بزمان ما ، غير أنهم لم يقدموا توضيحاً كافياً عن حدود هذا الزمان ، ولعل سبب هذا التقصير جاء من منهجهم في البحث النحوي ، فقد عنوا بالعامل والعلة وما يترك العامل من أثر، وهو مادعي بـ(الاعراب) (السامرائي أ، 1980، ص18) .

ويؤكد على أن عناية النحاة كان منصباً على الفعل من حيث كونه عاملاً لا بل من أقوى العوامل الذي يعمل ظاهراً ومقدراً متقدماً ومتاخراً ،لذا فهم لم يولوا مسألة الدلالة الزمانية الأهمية .وكأنهم خلصوا في دراستهم للفعل بالتعلق بالأشكال ، وذلك كل ما كان على "فَعَل" ونحوها دال على المضي ، وما كان على "يَفْعَل" ونحوها دال على الحال والاستقبال ، ولم يقفوا وقفات طويلة على هذه الصيغ ليروا كيف تتصرف الى حدود أخرى تعرب عن الخصوصيات الزمانية(السامرائي أ، 1980، ص18) ، وهنا فصل القول في تقسيم النحاة وعلى الخصوص البصريين للافعال على أنها ماض ومضارع وأمر ،الذي يقول فيه إن مصطلح "المضارع " انما يشير عندهم الى فعل الحال والاستقبال ، وهذه التسمية تعرب عن انصراف النحويين الأقدميين عن حقيقة الفعل ووظيفته الصحيحة في بناء الجمل وهي الخصوصية الزمانية(السامرائي أ، 1980، ص18).

ويعني بالنحويين الأقدميين على الأغلب البصريين بدليل أنه يصف الكوفيين بقوله " ومن أجل هذا كان الكوفيون أشد اتصالاً بالعلم اللغوي من خصومهم البصريين في تقسيم الفعل ،فقد قسموا الفعل باعتبار دلالاته الزمانية الى ماضٍ ومستقبلٍ ودائم. وينتهي الى أن البصريين والكوفيين قد اتفقوا في كثير مما يتعلق بالفعل واختلفوا في تقسيمه ، فكان عند البصريين ماضياً ومستقبلاً وامراً كما جاء في (الكتاب) ، وتبين أن الكوفيين قد أبعدوا الأمر من هذا التقسيم ولم يجعلوه قسيماً للماضي والمستقبل(السامرائي أ، 1980، ص18).

ويقول : ويبدو لنا أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر على أن يكون قسيماً للماضي والمستقبل، وذلك ان "فعل الأمر" طلب وهو حَدَثٌ كسائر الأفعال غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة ، ذلك أن الحدث في هذا "الطلب" غير واقع الا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث ولهذا ذهب النحويون الأقدمون الى مسألة شبه النفي وحشَدُوا في هذه المقالة له كل أنواع الطلب ، لذا فإنهم رأوا العلاقة الوثيقة بين الحدث الواقع في حيز النفي والحدث الواقع في حيز الطلب وذلك أن كلا منهما غير حادث (السامرائي أ، 1980، ص18)

1. قدم الفعل في العربية :

1.1 من حيث الكينونة :

إنَّ الفعل يشغل مكاناً واضحاً في العربية ، ونبه السامرائي الى مكانة الفعل العريقة وماحصل له وبه تجاوز حده ومكانه ، إذ حولوه من الحدوث والتجدد الى الثبوت فصار من مواد الأسماء(السامرائي ب، 1959، ص ص284-285).

وأشار الى أن الفعل المتجدد المستمر وهو بناء (يفعل) استخدم في العصور المتقدمة جداً من تاريخ العربية مادة في (العلمية) للذكور من أعلام العاملين . وكذلك كانت مادة (العلمية) في أعلام الإناث ، وبعد الاسقراء ظهر له أن هذه الظاهرة اللغوية قد تجاوزت أعلام العاملين الى غيرها من أعلام المواضع والمدن. وفائدة هذه الظاهرة عند الدكتور السامرائي هي للوقف عليها وقفة خاصة واستقرائها وتسجيلها وتفسيرها التفسير التاريخي ، وهذا من غير شك يضيف فائدة جديدة في العربية وتاريخ العربية بوجه عام. ويشير الى أن الاستقراء قد هداه الى جمهرة هذه الأصول العقلية في مادة الاعلام التي كانت واضحة كل الوضوح في العربية الجنوبية وهي العربية اليمانية القحطانية(السامرائي د، 1978، ص110).

وبحاول إيصال جهده من خلال عرض استقرائه للمصادر التي تعنى بأخبار اليمن ووقوفه على جملة كبيرة من هذه المواد الفعلية التي روضها العرب في أقدم عصورهم فاتخذوها أعلاما مستفيدين من معاني بناء (يَفْعَل) والحاقتها بالاسمية العلمية.

ومنها أشياء في العربية الاسلامية مثل: ((يبقى و يملي و يزيد و يعيش و يموت)) وكلها متضمنة معنى الدعاء بالبقاء والحياة والزيادة والعيش ، أما يموت فهو على إرادة الضد وهذا من مذاهيبهم في كثير من الالفاظ، وقد عرض له أهل اللغة في باب "الأضداد". ومن المصادر التي تناولت هذه الأعلام كتاب (الإكليل) للهمداني، وفيه(السامرائي د، 1978، ص ص 110-113):

- تريم بن راغون - من تريم شي من(يريم) أو يوصى إليه قليلاً ومعنا البراح والاقامة.

- تزويد بن حلوان ، وتزويد بن حيدان : وجاءت على بناء (تفعل) للمخاطب .

- ويثرب بن قانية : وهي مدينة رسول الله (ﷺ) وسميت بذلك لأن أول من سكنها يثرب بن قانية، ولما نزلها الرسول(ﷺ) سماها طيبة ، لأن دلالة (يثرب) المعروفة الكراهية للتثريب.

- ويحنن بن حسريت : وذلك في نسب مهرة بن حيدان وما أظن إلا أنَّ (يحنن) هذا من مادة(الحنان).

- ويرسُم بن كثير - ويشجُب بن سبأ - ويشكر بن وائل في نسب الحارث بن حلزة - ويعرب بن قحطان

- ويعلى بن زيد بن مالك - ويعلى بن رازح: ويقول في ذلك ان اللغويين قالوا في (يعلى) اسم وكأنها في الاشتقاق من مادة (علو) في تصورهم ذلك أنهم أنكروا أن يكون في العربية (ع ل ي) ، قال ابن جنبي(ت392 هـ) في التعليق على ((غلايه) وهي اسم موضع ورد في قول إبي ذؤيب الهذلي -وفي الديوان: فما ام خشفٍ بالعلاية فارد- تنوش البرير حيث نال اهتصارها- (الهذلي، 2003، ص109):

تنوش البرير حيث مال اهتصارها

فيا أم خشفٍ بالعلاية فاردٌ

1.2 من حيث النوعية :

ويبرز الدكتور السامرائي اختلاف القدامى من النحويين واللغويين في موضوع القدم بين الأفعال وأيها أقدم من غيرها في العربية ، فقال جمع يقدم الحال ومن ثم يأتي المستقبل وأخيرا الماضي (السامرائي أ، 1980، ص49). وذلك لأن؛ الأصل في الأفعال أن تكون خبراً والأصل في الخبر أن يكون صدقاً ، وأفعال الحال ممكنة الاشارة إليها فيتحقق وجودها فيصدق الخبر عنها ، ولأن الحال مشار إليه فله نصيب من الوجود (السيوطي، 1975، ج2/ص9).

فيما ذكر الزجاجي سبق المستقبل إذ قال " أعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير في الحال ثم ماضياً فيخيز عنه بالماضي ، فاسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضي (الزجاجي أ، 1973، ص58). ويبيدي رأياً يخالف هذه الافتراضات حول قدم نوع من الأفعال على الآخر ، إذ يجد أن هذه المسألة لاتخرج عن حدود الافتراضات التي ينقصها الدليل التاريخي ، ثم إن هؤلاء الأقدمين يلجأون الى طرق غير لغوية لاثبات ما يرونه من آراء لأن مسألة العدم وكونه سابقاً للوجود لايمكن ان يستفاد منها للوصول الى هذه المسألة اللغوية (السامرائي ب، 1959، ص277).

أما الباحثون المحدثون فليس لديهم من الوثائق اللغوية التاريخية ما يعينهم على الأخذ بشي مهم في هذه المسألة ، فقد ذكر نفر من الباحثين المستشرقين أن فعل الأمر يمكن أن يكون الأصل القديم للفعل في العربية. وهذا الرأي لا يختلف عن آراء الاقدمين في هذه المسألة التاريخية التي تنفتقر الى الدليل اللغوي ، ثم أن المقارنة بين العربية واللغات السامية لا تعين على الوصول الى شي يطمأن اليه في هذا الموضوع (السامرائي خ، 1969، ص56).

2. " بين الفعلية والإسمية "

تهتم العربية بالفعل كثيراً وذلك من خلال غلبة الجملة الفعلية على كلام العرب (السامرائي ب، 1959، ص180) ، فيشير الدكتور السامرائي الى أن الجملة الفعلية المراد منها هنا أن يكون الفعل فيها طرفاً في الاسناد ، والذي كان مسنداً أبداً ، وعلى ذلك تقول : " جاء محمد" جملة فعلية مؤلفة من مسند ومسنود اليه ، ولكننا إذا قلنا "محمد جاء" لم يتبدل شي في حقيقة الاسناد فطرفاً الاسناد هما كما كانا في الجملة الأولى ، فهي أيضاً جملة فعلية لأن المسند اليه هو الفاعل في كلتا الحالتين (السامرائي ت، 1983، ص54).

وهذا مذهب الكوفيين الذي استمد الدكتور السامرائي رأيه منه لانهم قد أدخلوا الفعل من قولهم "محمد جاء من الضمير الذي عده البصريون فاعلاً ، فهو ينفي بقوله" ولا أريد ان أقول في الفرق بين قولهم محمد جاء وجاء محمد : أن الأول يفيد التجدد ، والثاني يفيد الحدوث كما ذهب اليه البلاغيون" (السامرائي ت، 1983، ص54) . وهذا مذهب معظم البلاغيين (السكاكي، 1987، ص218) .

ويورد قولاً للاستاذ علي جارم ليدعم قوله بأننا لو دققنا النظر في كتاب من كتبهم فاحصين على طريقة الاحصاء في أيامنا ، لاهتدينا الى صدق هذه الدعوى، فالقول بأن العقلية العربية تقتضي أن تكون الجملة الفعلية الأصل، لأن الغالب الكثير في قول العرب هكذا ، وجرت سليفة العربي على ذلك ، لأن الاهتمام بالحدث أكثر من الأحوال العادية الكثيرة عند العرب ، ودافعهم الى ذلك الفطرة (الجارم، 1953، ج17)

أما الجملة الاسمية فإن العربي قد يلتجئ إليها إذا كان القصد إلى الفاعل وإلى الإسراع بإزالة الشك، فيمن صدر منه الفعل، فيبدأ بذكره أولاً قبل أن يذكر الفعل لكي يخصصه، أو لكي يبعد الشبهة عن السامع ويمنعه أن يظن به الغلط أو التزويد (السامرائي ب، 1959، ص180). فيما يترك الدكتور السامرائي الموضوع ليخوض في مسألة العامل توطئة فيه لإبداء رأيه، لأنه عدّها مقالة في تعليقات فكرية فلسفية، ولا يهتم الباحث اللغوي غير البحث في الصيغ والأساليب، ويشير إلى أن هذا السلوك والمذهب قد يكون ابتعاداً عن الحقيقة اللغوية التي هي موضوع البحث (السامرائي ت، 1983، ص55).

ونقف عند إبراز رأيه في العامل بقوله: ومن هنا يظهر أن النحويين - بصريين وكوفيّين - متفقون في قولهم بالعامل غير أنهم يختلفون في مقدار أخذهم به، فالفعل عند كثير من نحاة الكوفة لا يعمل في الفاعل، فالعامل عند الكسائي ليس لفظ الفعل وإنما كونه داخلاً في الوصف أي كونه متلبساً بالفعل (السيوطي ب، 1975، ج1/ ص159).

ولعل عدم جواز خلو الفعل من الفاعل عند البصريين، أو قمعهم في مازق آخر في باب التنازع، وهو أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر عنهما أو عنها معمول يصلح أن يكون معمولاً لكل واحد مما تقدم، كقولهم مثلاً: " قام ،وقعد أخوك" فقد قال البصريون بأعمال الثاني لقربه، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، غير أن الفراء (ت207هـ) قد ذهب إلى أنه إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع فالفعل لهما جميعاً (الاستراباذي، 1998، ج1/ ص79).

ويرجع اهتمام العربية بالفعل في أنها تأخذ من الأسماء إلى أصلتها في الاسمية فكلمة (إسم) لم تخرج من السمو أو الوسم على الخلاف بين البصريين والكوفيّين، وإنما هي كلمة قديمة وجدت في سائر اللغات السامية فأفادت منها العربية فصاغت منها فعلاً هو (سَمَى) (السامرائي ب، 1959، ص284)، ولم يلتفت النحويون إلى هذا، وإنما شغلوا أنفسهم في الكلام همزة والاسم (سيبويه، 1973، ج3/ ص328). وأمثلة ذلك في الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية عن نوات الطائفة التي أصولها جامدة، ففعل (رأسن) مأخوذ من الرأس، والرأس كلمة وجدت في اللغات السامية كافة، كما يذهب إلى ذلك الدكتور السامرائي. وكذلك في فعل (كبهه) أي أصاب كبهه، و(صُبِعَ) به وله وعليه مأخوذة من غير شك من (الأصبع) (السامرائي ت، 1983، ص59).

وهناك أفعال مأخوذة من أعضاء الجسم كقولهم (نابه) (بنيبه) وهو من الناب، و(ورك) من الورك وتورك بالمكان أقام به، ولعل الفعل (ترك) بناء على افتعل للفعل (ورك) (السامرائي ت، 1983، ص59). ولكنه يرجح أو لا يصرح بأحقية هذا القول من خلال قوله " وربما كان هناك علاقة بين (ضرع) وهو إسم وبين (رضع) وهو فعل (السامرائي ت، 1983، ص60). وهكذا يصرح في أن آخر أننا عندما وجدنا حشداً كبيراً من الأفعال لاترجع إلا إلى إسم جامد صريح ف(التامر) و(اللابن) مأخوذان من التمر واللبن، وتمره أي أطعمه التمر، ولعل فعل(بات) راجع إلى البيت، وكذلك (بنى) أي: صار له بنون فيما يجد أن أفعالاً قد انقطعت الصلة فيها في كثير من الاحيان بين المادة الفعلية وبين الأصل الاسمي، فكلمة (الجن) وهي كلمة قلبها البحث اللغوي فردها إلى أصول غير سامية. وهي التي ولدت لنا(جن) بمعانيها المختلفة الذي صار الباحث لايفرق بين الاسم والفعل فيه، وهكذا في كلمة (الإنس) وهو اسم، والفعل (أنس) وليس من

شك أن الفعل خارج من الاسم ، أما المصدر (أنس) فلا نرى الا أنه معمول على الفعل (السامرائي ب، 1959، ص284).

ومن اهتمام العرب بالفعلية أنهم حسبوا كثيراً من الأدوات أفعالاً، فأداة النفي (ليس) فعل جامد عندهم ، ولم يقولوا تركيبها، ويفصلوا القول فيه ، وهكذا فعل (بنس ونعم وعسى)، وربما عدوا (لات) فعلاً معتمدين على قوله تعالى: [وإن تُطِيعوا الله ورسولَهُ لا يُلَاقِكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً] (الحجرات/ 14). ومنها كلمة (ال) أبنية فعلية ، وكلمة (ال) كلمة سامية وتعني الاله ، وكان يحيى بن يعمر (ت 181هـ) يقرأ (جبرِال) بتشديد اللام ، وقال بعض المفسرين الالهو الله واحتج بقوله تعالى : [وإن يَظْهروا عَلَيْكُمْ لا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاّ وَلا ذمّةً] (التوبة/ 8). والال: العهد وينتهي الى أن الفعل في العربية يحتل مكانة عظيمة لما تحظ بالدراسة اللازمة (السامرائي ت، 1983، ص59).

2.1 الفعل الدائم :

أراد الكوفيون بالفعل الدائم إسم الفاعل المتطلب للمفعول ، وهذا مما قال به الفراء ، وكما أشار اليه الزجاجي النحوي في "المجالس" فقد جاء فيه "قال ثعلب : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال : كان الفراء يناقض ، يقول (قائم) فعل وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن نسميه فعلاً ، فقلت: الفراء يقول: "قائم" فعل دائم لفظه لفظ الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال :قائم قياماً وضارب زيدا ، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها اسماً" (الزجاجي ت، 1962، ص349).

ويقول: إن الفراء أشار في معاني القرآن الى تسمية الدائم غيره مرة (الفراء، 1972، ج1/ 165ص). ويحمل على الفراء تناوله هذا بقوله "وإذا كان الفراء قد لمح الفعلية في صيغة اسم الفاعل العامل فهو من غير شك يُجري اسم المفعول العامل هذا المجرى ، وربما لمح في المصدر هذه الفعلية كما يبدو من خلال كلامه في معاني القرآن" (السامرائي أ، 1980، ص19).

ويشير الى أن الفعل عند الفراء مادة تشمل صيغاً متعددة يربط بينها الدلالة الزمانية ، فقد سمي اسم الفاعل فعلاً دائماً لانصراف هذه الصيغة نحو الحال والاستقبال (الفراء، 1972، ج1/ 165ص). مع أن البصريين لم ينكروا هذه الدلالة الزمنية في اسم الفاعل غير أن هذه الدلالة لم تبعده عن رتبة الأسمية ، وذلك لقبوله التنوين الذي هو من خصائص الأسماء عندهم .

ويقول : ربما كان الفراء قد اهتدى الى هذه الحقيقة الفعلية في هذه الأبنية مما لمحّه عند أستاذه الكسائي الذي تلمذ عليه وقرأ به . لأن الكسائي يجوز أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال، سواء أكان قد تمسك بجوازه أم لا ، من نحو زيد معطي عمرٍ أمرٍ درهما وقرأ (الاسترابادي، 1998، ج2/ 200ص). قوله تعالى: 3 وجاعل الليل سكناً 2 والأصل قوله تعالى : 1 فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً 2 (الأنعام/ 96). فيما لم يقبل البصريون بما قاله الكسائي فقد قال السيرافي "إن الأجود هاهنا أن يقال : إنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة إليه لأنه أضيف الى المفعول الأول" (الاسترابادي، 1998، ج2/ 200ص).

ويتساءل السامرائي من عدم حمل الفراء المصدر العامل واسم المفعول العامل على اسم الفاعل العامل، ويسمي هذه المواد التي أشبهت الفعل من حيث الدلالة الزمنية لا العمل أفعالا دائمة، وقال "كنت قد لمحت ذلك قبل ان ألم بمقالة الفراء من النحاة الكوفيين" (السامرائي أ، 1980، ص 20). ويبدو للدكتور السامرائي أن الفراء يسلم بمسألة (العمل) في الفعل واشباهه وهو الرأي الذي قال به البصريون وسيطر على تفكيرهم اللغوي النحوي وذلك أنه فرق بين اسم الفاعل العامل واسم الفاعل غير العامل، فقد سمى الأول منهما (فعلاً دائماً) على حين عد اسم الفاعل غير العامل من الأسماء وأطلق عليه (الاسم) (السامرائي ب، 1959، ص 284).

وعلى هذا فليس صحيحاً أن نكرر مايقوله جماعة من الباحثين الأعاجم من أن الزمان ليس شيئاً أصيلاً وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة (المخزومي، 1986، ص 114). ، لأننا قد وجدنا الزجاجي يقسم الفعل على ثلاثة أقسام وهي : ماض وحال ومستقبل، إلا أنه قال : إنَّ فعل الحال وفعل المستقبل يعبر عنهما بلفظ واحد، لذا يجب النظر الى تقسيمه للفعل (الزجاجي ب، 1984، ص 17).

وما ذهب اليه الدكتور السامرائي في تأويل هذا التعريف بأنه "قصر الفعل على المضي والاستقبال" (السامرائي أ، 1980، ص 16)، ففيه كثيرٌ من الابتعاد عن التعريف لان الزجاجي يقول إن فعل الحال وفعل المستقبل يعبر عنهما بلفظ واحد (نور الدين، 1984، ص 43). ويؤيد ذلك ما قاله الزجاجي في الجمل، وهو أن الأفعال ثلاثة :

- فعل ماض وفعل مستقبل، وفعل في الحال، ويسمى الدائم. فالماضي ماحسن فيه (أمس) وهو مبني على الفتح أبداً، نحو قولك : قام، وقعد، وانطلق وما اشبه بذلك.

- والمستقبل : ماحسن فيه (غدا)، وكانت في أوله إحدى الزوائد الاربع وهي ياء او تاء، او نون، الف، كقولنا : أقوم، ونقوم وتقوم ويقوم .

- وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ (نور الدين، 1984، ص 43): كقولك زيد يقوم الآن، ويقوم غداً، وعبدالله يصلي الان ويصلي غدا.

فاذا أردت أن تخلصه للاستقبال أدخل السين او سوف (السامرائي أ، 1980، ص 17)، لذا فإن هذه النقاط وهذا القول ينفي قول الدكتور إبراهيم السامرائي (نور الدين، 1984، ص 43).

2.2 فعلية المصدر:

حاول الدكتور السامرائي إيجاد علاقة بين المصدر والفعل من خلال خوضه في صياغة المصدر فقال : إن كان الفعل على بناء (أفعل) معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت، وعوض عنها تاء التانيث غالباً نحو : أقام إقامة، والأصل : إقاما فنقلت حركة الواو الى القاف، وحذفت وعوض عنها تاء التانيث فصار إقامة.

وله رأي يخالف ذلك بقوله إن خرافة التعويض عند النحويين تتردد في مسائل كثيرة وكيف تكون التاء في (إقامة) تعويضاً من الواو المحذوفة، عندي أن هذه التاء في هذا المصدر كأي تاء أخرى، وماذا يقولون عن التاء في (صيانة) و (وصاية) وما أشبه هذا؟ الصحيح أن هذه التاءات جميعها واحدة، فلم تنفرد التاء في إقامة بكونها تعويضا، والدليل على أن هذه التاء ليست تعويضا من الواو المحذوفة أن المصدر ورد

عاريأ عن التاء في قوله تعالى : (وإقام الصلاة) فلو كانت التاء تعويضا ما حذفتم (المخزومي، 1986، ص105).

وهكذا يجر المصدر من خلال إعماله الى الفعلية فيقول : يضاف المصدر الى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو " عجبت من شرب زيد العسل" والى المفعول ثم يرفع الفاعل ، "عجبت من شرب العسل زيد" وجعلوا من هذا الوجه الأخير قول الفرزدق (البغدادى، 1986، ج4/ ص426).

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نقي الدراهم تنقاد الصياريف.

وقال إضافة المصدر الى الفاعل جائز ومقبول ،أما أن يتم الإضافة الى المفعول فيجره ثم يقع الفاعل "عجبت من شرب العسل محمداً" فهذا قول ضعيف ولا يأتي في الكلام الفصيح، ولذلك كان على حق من حمل قول الفرزدق على الضرورة ، وكان النحاة أرادوا أن يعطوا هذا الوجه الضعيف شيئاً من القوة باستشهادهم بالآية الكريمة في قوله تعالى : [ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً]. (آل عمران/ 97) فاعربوا (من) فاعلا ب(حج) وقد رُذِّق قول هولاء القائلين لأن المعنى يصير: والله على جميع الناس أن يحج البيت المستطیع ، وليس الأمر كذلك فإن المراد : والله على الناس مستطيعهم حج البيت، وبهذا تكون (من) بدلاً لا فاعلاً (السامرائي ح، 1968، ص105).

ومن هذا الباب قولهم : (ويضاف المصدر الى الظرف ثم يرفع الفاعل ، وينصب المفعول نحو "عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا" . وينتهي بالقول : كأن النحاة لا يعرفون أن تعقيد الكلام أمر يقدر في البلاغة ، وكتب البلاغة تشهد بذلك(السامرائي ح، 1968، ص104).

2.3 أسماء الأفعال :

قسم النحاة اسم الفعل بحسب تقسيم الفعل فقالوا ما ناب عن الفعل الماضي ، وهو اسم فعل ماض نحو شتان وهيهات ، واسم فعل مضارع نحو (أف) (أوه) و(أوي)، واسم فعل أمر نحو (صه) و(مه). وحملوا على اسم فعل الأمر جملة من المواد فيها الظرف والجار والمجرور وشئ من المصادر القديمة ، فقالوا : عليك بمعنى ألزم ، ودونك بمعنى خذ، واليك بمعنى تنح، ورويد بمعنى أمهل ، ويله بمعنى اترك(سبويه، 1973، ج1/ ص242). ثم كان القياس عندهم إن فعل الأمر يأتي على (فعل) من كل فعل ثلاثي فقالوا: ضراب بمعنى اضرب ، ونزال بمعنى(سبويه، 1973، ج1/ ص242).

ويقول إن تقسيم هذه المواد الكثيرة ودرجها في مادة اسم الفعل وأخضاعها لتقسيمات الأفعال كان سبباً من حرص النحويين على أن يشتمل درسم النحوي مواد العربية جميعها فلم يبق شي من ذلك لم يكن لهم فيه قول.

إذ إن هذه المواد الكثيرة لا يمكن أن تحملها كلها مصطلح (اسم الفعل) ثم أن هذه التسمية بحد ذاتها تقوم على درجة كبيرة من الاعتباط ذلك أنها ليست أسماء ففيها تلميح الى الفعل وذلك لأنها تُستعمل (أحياناً) استعمال الفعل، كما أنها ليست اسماً في الوقت نفسه لأنها تقبل شيئاً من لوازم الأسماء كالتنوين(السامرائي ح، 1986، ص117). ويؤكد أنه بالمستطاع إيجاد طائفة من المواد اللغوية فيها وهي مواد لغوية قديمة ، من حيث الأصوات التي يراد بها طلب شيء أو الإعراب عن عاطفة من العواطف. ودليله على ذلك أنها

ثنائية مثل (وى) و(أف) و(صه) و(أوه) و(مه) و(بله) وغير ذلك ، وقد تلمح الى أن شيئا من هذه الأشياء قد أصبحت ثلاثية فيقول أنها أصوات ثنائية تعرب عن هذه المعاني الانسانية الأولى غير أن العربية أخضعها للاستعمال ، وإخضاعها للاستعمال جعل منها ثلاثية لتستقيم مع نظائرها الكلمات العربية(السامرائي ح، 1986، ص ص 118-119).

ويقول لأن الثلاثية صفة في المواد العربية كما هي صفة في الكلمات السامية بوجه عام، مع ذلك فقد بقي شي من هذه المواد ثنائيتة ، ويقول، وربما كانت هذه الثنائيات صوتا واحدا وهو (الصاد) في(صه) والميم في (مه) ومازال صوت الصاد أو السين يستعمل للاعراب عن السكوت أو عند طلبه ، أما الهاء فهو حرف آخر يحسن السكون عليه ثم لتنتقل الكلمة فيه من صوت بسيط الى مركب فتكون كلمة، إذاً إنَّ (صه) حكاية لما يطلب به السكوت، وقد لمح اللغويون هذا الهاء-فسموه-هـاء السكت، وكذلك في (أوه) لاظهار الالم . وعند العامه يظهر في العراق عند السكوت(اص)او(اس) ويؤكد على أن هذه من الأصوات الانسانية الأولى ومازالت كل لغة تحتفظ بشي من ذلك ،مما يمكن أن نستدل به على قدم هذه المواد، ومنها ما يختص بالغرائر. غير أن العربية حينما احتفظت بهذه المواد أدخلتها في استعمالها، والاستعمال أكسبها شيئا من الطواعية فصارت ألفاظاً وبما أنها من (مواد المعنى) فقد استخدمت استخدام الأفعال، وليس من فائدة في إطلاق مصطلح (اسم الفعل) عليها.

ويستدل بإدراج العرب الجار والمجرور (إليك) بمعنى (تتح) في مادة اسم الفعل، والظرف مثل(دونك) بمعنى (خذ)، ولا يمكن أن تكون من الأفعال؛ لأنها استعملت في تراكيب طلبية مثل "عليك نفسك" أي إلزامها و"إليك عني" أي ابتعد، " ودونك الكتاب " أي خذه ، والأصل في هذه الجمل أن فعل الأمر الذي يدل به على الطلب قد استغني عنه لشبوع هذه الألفاظ وهي الجار والمجرور والظروف ووقوعها في حيزه فاستغنى بها عنه، وهذا عنده أسلوب بلاغي عرفتها العربية بالإيجاز، إذ يحذف اللفظ للدلالة عليه بشي من لوازمه(السامرائي ح، 1986، ص119). وهكذا يتعجب من إطلاق اسم الفعل على (رويدة) و(بله) تارة وإطلاق المصدرية عليها أخرى ، لأنهما عند النحاة مصدران اذا كان مايعدهما مجروراً وهما منصوبان بفعل مضمرة على المصدر مثل(رويدة زيد ، وبله زيد) وهما في الأصل إسمان إذا كان ما بعدهما منصوبا مثل : (رويدة زيدا ، وبله عمراً، اي امهل زيدا واترك عمرا)(سيبويه، 1973، ج1/ ص243).

ويقول : " كيف تكون الكلمة اسم فعل تاره ومصدرا منصوبا على المصدرية تارة اخرى، على حين أن المعنى واحد، وهو الامهال في(رويدة) و(الترك) في يله"(السامرائي ح، 1986، ص119). فيما يتعجب ايضا من درج (فَعَال) وزنا قياسياً لاسم فعل أمرٍ من كل ثلاثي، ولادلل عندهم بدلل أنهم لم يقولوا ب(خارج) و(تخال). ثم ينكر عليهم تعريف (صه) الساكنة الآخر أصلا والمنونة عند التنكير، فيتساءل عن معنى التعريف فيه. ثم ينفي فعلية (شتان) للدلالة على المضي بمعنى (افترق) لأنه لا يتضمن معنى ذلك، كما في قول الشاعر -البيت للأعشى: ميمون بن قيس: والشاهد فيه هو الفرق بين (ما) الزائدة وبين اسم الفعل وفاعله، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ج1/ ص433 - :

ويوم حَيَّانَ أخي جابر

شتان ما يومي على كورها

وكقولنا شتان بين محمدٍ وخالدٍ ، فأين المعنى الفعلي في شتان . ويخلص الى أن باب اسم الفعل العربية هو ابتداء النحاة والتجوز على اللغة لطلب الاقتناع(السامرائي ح، 1986، ص119).

3. " الظواهر الفعلية بين المنظور والمأمول "

3.1 أفعال المدح والذم:

تستعمل في العربية الفاظ مثل(حبذا) للمدح، وضدها (لاحبذا)للذم واختلف النحاة في حقيقة هذا الأمر ، فقال بعضهم إنها مركبة من(حب) و(ذ) أي الفعل والفاعل فجملة "حبذا زيد" تتكون من "جملة فعلية في محل رفع خبر وزيد مبتدأ" وجاز حذف الخبر أي "حبذا هو زيد" أي الممدوح وهذا مذهب سيبويه(سيبويه، 1973، ج2/ ص ص 180-181).

وهناك آراء مختلفة تقول إن(حبذا) اسم وهو مبتدأ والممدوح خبر والعكس، فكتب(حب) مع (ذا)وجعلتا اسماً واحداً والاسمية فيها لا اعتبار شرف الاسم وفعليتها باعتبار أحد الجزأين(المبرد، دت، ج2/ ص145). بل ذهب بعضهم الى جعل (حب) مع (ذا) فعل ماض والممدوح (فاعل) مثل (حبذا زيد)(السامرائي ج، 1995، ص 187) .

فيقول الدكتور السامرائي : إن هذه الآراء المتضاربة إنما توحي الى أن النحاة كانوا يتصورون بأنهم وحدهم المالكيين للغة وإن ميدانها إنما ميدان اجتهادهم ، لذا نجدهم يتصرفون في أمرها ويفرقون أصولها ويجمعون شتاتها ونتيجة لذلك كثرت أقوالهم في(حبذا) ولم يقتربوا من الحقيقة اللغوية، وهي-أن هذه اللفظة تم تجميدها على هذا النحو الخاص بها فهي ليست من قبيل الأسماء ولا الأفعال ، بل هي لفظة أعرب بها العربون عن الحالات التي يستحسنون فيها شيئاً أو يمدحونه(السامرائي ج، 1995، ص188). مثلاً عندما نقول "حبذا الهواء"فهذا لايعني أن هناك اسناداً من قبل الجملة الاسمية أو الفعلية ، بل القائل يريد أن يظهر إعجابه مستحسناً طيباً فصاغ هذه الجملة(السامرائي ح، 1968، ص ص 108-109). وعنده الصحيح أن نقول : إن (حبذا) صيغة يراد بها المدح و(الهواء) هو الممدوح مرفوع لأنه واقع في حيز جملة المدح مثل (السامرائي ح، 1968، ص 109): "نعم الولد زيد".نعم: من ألفاظ المدح المبنى على الفتح، الولد : اسم مرفوع واقع في خبر المدح ، زيد : بدل من الولد.

3.2 أفعال الرجاء:

تُلحق ب(كان) أفعال من حيث العمل، إلا أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية وفعلها مضارع ، فمنها أفعال الرجاء مثل عسى وحرى واخلوق. فعد الدكتور السامرائي (عسى) من الأفعال المعروفة والمستعملة بكثرة في اللغة وهو كذلك(سيبويه، 1973، ج3/ ص ص 99-158).

إلا أنه وجد "حرى ، واخلوق"من الأفعال النادرة وقليلة الوجود في اللغة،لذلك جاهد النحاة بإيجاد أمثله لهما أو اصتنعوا لهما أمثلة أمثال "حرى زيد أن يقوم" فيقول:" وأنا لا أحسن الرجاء في هذه الجملة وذلك لأنني لم أر هذا الفعل بمعنى الرجاء في أي نص من النصوص القديمة ، ولم أجد له ذكراً في المعجمات المطولة كاللسان" (السامرائي ح، 1968، ص 85)، ومثل ذلك (اخلوق) فلا يدل على الرجاء ولم يأتوا إلا بمثال مصنوع له في مثل قول سيبويه : "اخلولقت السماء أن تمطر" (سيبويه، 1973، ج3/ص 175)

، أما في اللسان فإن "اخلوق بمعنى استوى في الأرض، يقولون (اخلوق الرسم) أي: استوى بالأرض " (ابن منظور، دبت، ج2/ ص1247)، أما إفادة الرجاء فلم يجده الدكتور السامرائي عندهم (السامرائي ح، 1968، ص 86).

فيما تناول بعضهم هذه الأفعال من حيث التمام والنقصان ، أما التامة فهي التي تسند الى (أن) والفعل مثل "عسى أن يقوم" و"اخلوق أن يأتي" و"واوشك أن يفعل" ، لأن أن والفعل في موضع رفع فاعل لـ(عسى، واخلوق، وواوشك) واستغنت به عن المقصود الذي هو خبرها، فهذا اذا لم يلِ الفعل الذي بعد(أن) الظاهر يصح رفعه به.

ثم يتساءل عن معنى التمام في قولهم "عسى أن يقوم" لأن أن والفعل لا تتم به الفائدة إن كان المصدر المؤول فاعلا ، أي عسى القيام، ويقول : من القائم؟ (السامرائي ح، 1968، ص 86). ويقول : أرى أن الحاجة تقضي أن نسأل عن (القائم) وعلى هذا لا بد من تقدير الفاعل يقوم ،ومن هنا-فليست- هذه الأفعال- تامة وهي نفسها لم تتغير ولكن النحويين اقتطعوا فاعل (يقوم) ليقولوا إن هذه الأفعال تامة. ويقول لقد اختلف النحويون في كونها تامة أو ناقصة في "عسى أن يقوم زيد"(السامرائي ح، 1986، ص 86).

3.3 التنازع :

هو أن يتوجه (عاملان) الى معمول واحد مثل "ضربت وأكرمت زيدا" فكل واحد من(ضربت وأكرمت (يطلب (زيدا) بالمفعولية ، ومقتضى ذلك أن أحد العاملين يعمل في الظاهر والآخر يعمل في ضميره ، وفي ذلك جاء خلاف البصريين مع الكوفيين ، فالبصريون يعملون الثاني لقربه من الاسم المتطلب المتنازع عليه، والكوفيون يعملون الأول لتقدمه(سيبويه، 1973، ج1/ ص ص 73-79) .

ويشير الدكتور السامرائي الى ذلك بقوله : " هذا هو ملاك الأمر في قصة التنازع وأنا أسبغ على هذا الباب المقتل طابع (القصة) أو(الحكاية) لأنه أشبه بالقصة أو الحكاية التي تخرس أصولها في الأسطورة غير الواقعية"(السامرائي ح، 1986، ص95).

ويحمل على النحاة القدامى في أنهم اعتقدوا أن اللغة يخترعها جماعة صغيرة بينهم ، وكأنها ليست لغة أمة تحيا بها وتباشرها في كل مجال تضطرب فيه من حياتها اليومية.

ويرجع افتعال تسمية التنازع الى مسألة العامل ، الفعل أقوى العوامل(سيبويه، 1973، ج1/ ص43) ، ومع ذلك فإنه لا قدرة له في أن يسري عمله الى معمولين .وبما أن الفعل له القوة والسطوة فإنهم منعوا اشترك عاملين في معمول واحد بسبب منطق وهو أن معمول لا يقبل تأثير العامل ، فكان النتيجة للعامل ، وبما أن السبب أو العلة لا تؤدي الى أثر أو نتجة واحدة ، حدث التنازع المزعوم(العقيلي، 2004، ص104).

ويخلص الى بيان من لمح من القدامى الحقيقة ورداً الأمور الى نصابها ألا وهو الفراء من الكوفيين الذي قال : إن العاملين معا متطلبان للمعمول الواحد ، وليان الخلاف بين البصريين والكوفيين وفض الخصومة ابتدعوا أعمال أحد العاملين ،فتطلب الظاهر وإعمال الآخر في ضميره مثل"يُسى ويحسنان الزيدان" و"يسى ويحسن الزيدان" ، واخيراً يحث الى عدم الاكتراث بهذا الباب عند الدارسين، بل يقول : لاحاجة

لدارس أن يقرأ هذا الشيء المفتعل ، وهو محض تصور وخيال ، وليس النحو إلا وصفا للظواهر اللغوية الواقعية(السامرائي ح ، 1986 ، ص105).

3.4 ظن وأخواتها:

يستوقف الدكتور السامرائي في هذا الباب أمرُ التعليق ، وهو يترك العمل لفظا لامتني مثل "ظننت لزيد قائم" فقولهم " لزيد قائم" لم تعمل فيه(ظننت)لفظا بسبب المانع لها من ذلك(السيوطي ب، 1975 ، ج1/ ص154) ، وهو اللام، ولكنه في موضع نصب(السامرائي ح ، 1986 ، ص89) . ويتساءل عن قيمة هذا الذي سموه ، ب(التعليق) وعنده الأصوب أن يقال : " لمحمد قائم " مسند اليه ومسند ويكتفي بذكر على أنهما إسمان مرفوعان لأنهما مبتدأ وخبر ، ويشير الى أن النحاة ولشدة حرصهم على عمل هذه الأفعال فإنهم وجدوا هذه الأفعال غير عاملة ولم يجدوا شيئا يلغي عملها ويقول :ولذلك اضطروا الى تقدير فذلكة ضمير الشأن ليستقيم لهم إجراء (عمل) الفعل وذلك كما في قول كعب بن زهير(2009 ص62):

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما أحال لدينا منك تنويل

وكقول شاعر حماسي (البغدادي، 1986 ، ج9/ ص139)و (شراب، 2007 ، ج1/ ص124-125):

كذاك أدبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب

ولكنهم في هذا البيت لم يقدرُوا ضمير الشأن بل قدرُوا لام الابتداء محذوفة، والتقدير : (اني لملاك الشيمة الأدب) وهو عندهم من باب التعليق أيضا(السامرائي ح ، 1986 ، ص90).

3.5 ليس وإعمالها:

ذهب الخليل (ت 175 هـ) الى أن (ليس) مركبه من لا آيس فطرحت الهمزة وألزمتم اللام بالياء(الفراهيدي، 1988 ، ج17/ ص300). وهذا مذهب الفراء أيضا والدليل على ذلك قولهم : " أنتني به من-حيث-ايس ، وليس أي من حيث هو ولا هو"(الفراهيدي، 1988 ، ج17/ ص300) ، وهي عند غير الخليل بخلاف ذلك أمثال ابن السراج ((ت316هـ)) الذي عدها حرفاً بمنزلة (ما) والى ذلك ذهب أبو علي الفارسي (ت 377هـ) وابن شقير(317هـ) وغيرهم(الأنصاري، 1985 ، ج1/ ص227). أما القائلون بفعاليتها واسميتها فهم أكثر، فقد قال ابن سيده (ت458 هـ): " ليس كلمة نفي وهي فعل ماض وأصلها ليس بكسر الياء"(ابن منظور، د.ت، ج15/ ص4113) . فيما عدها ابن هشام (ت761هـ) فعلا لا يتصرف ، ووزنه (فَعَلْ) بالكسر، ثم ألترم تخفيفه ولم تقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم ، لانه لم يوجد فيه يائي العين(الأنصاري، 1985 ، ج1/ ص227).

فيما يجري مقارنة للتوصل الى أصل (ليس) ويجد أن قول العرب: " أنتني به من حيث آيس وليس" مفيد في هذا المجال ، لأن آيس يعني الوجود وليس يعني عدم وجود ، ويوغل البحث في اللغات السامية ، ليجد

أن مادة (أيس) في العبرية تفيد الوجود ومادة (أيث) في الآرامية تفيد الوجود وقد ركبت (لا) مع هذه المادة التي تفيد الوجود، ويعزو ذلك الرأي الى برجشتراسر في بحثه (برجشتراسر، 1982، ص111).
ويجد ذلك في العربية أيضا ، لأن ليس مركبه من (لا) و (أيس) فقولهم (أيس) للدلالة على الوجود يقابله في العربية مادة (شئ) وهي مقلوبة لكلمة (أيش) السامية، التي وجدت في العبرية مؤدية هذا المعنى ، وقد تحجرت في العربية في جمل معدودة مقيدة في معجمات اللغة في قولهم (أيس) فكأنه (ليس) (لا أيس أي أنها في (لا أيش) ومعناها (لاشي)، ثم قوي التركيب على طريقة النحت فصارت ليس(السامرائي خ، 1969، ص58).

ولو عدنا الى عمل ليس لوجدنا أنها تعامل معاملة الفعل الناقص (كان) بل هي من أخوات (كان) ، ويذهب الدكتور السامرائي الى أن النحاة سلخواها من أصلها فهي أصلا من الحروف النافية ، فقالوا أنها فعل جامد لأنها فقدت التصرف ودليل فعليتها عندهم قبولها (التاء) و(نا) مثل: لست ولسنا. ويحاور نفسه بقوله : نعم إنَّ (ليس) قبلت شيئا من لوازم الفعل ولكن من الحسن أن يرد ليس الى أصلها لتتوضح طريقة بنائها ، فنقول : إن (ليس) مركبة لا بسيطة وقد قال الفراء : أصل : ليس لا أيس كما أسلفنا والأيس كلمة أميتت(ابن منظور، دبت، ج1/ ص190).

ويبدو أن ليس في إفادتها تعني النفي وفي أصل تكوينها، فكيف تكون من أخوات (كان) ومفهوم (الأخوات) لدى النحويين مسألة(العمل)وهي طلبها للاسم المرفوع والخبر المنصوب ، ومن المنطق ان تُضم (ليس) الى كل الأدوات التي تفيد النفي(السامرائي ح، 1986، ص82).

3.6 حذف (كان):

تخذف (كان) بعد(أن) المصدرية ويعوض عنها ب(ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو"أما أنت برأ فاقترَب" والأصل "انت كنت برأ فاقترَب " فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء، (إن أنت برأ) ثم أتى (بما) عوضاً عن (كان) فصار "إن ما أنت برأ" ثم ادغمت النون فصار "أما أنت برأ" (سبوييه، 1973، ج1/ ص293).

ويستغرب من هذا ويقول : إن هذا شيء غريب غاية في الغرابة وأنا لا اشعر أن (أما) أصلها (إن كنت) ولا نعرف تعويضا على هذه الصورة ، وكيف تكون (ما) عوضاً عن (كان) فقد قالوا-إنَّ (ما)-زائدة ، فكيف-تعويض (كان) ، و(كان) من-الأفعال المهمة في بناء الجملة فضلا عن أنَّ"الفعل له قيمته الخاصة في الجملة العربية"(السامرائي ح، 1986، ص80) .

ويجد أنَّ قوله (أما أنت برأ فاقترَب) غير قوله (إن كنت برأ فاقترَب) وإن هذه ليست كذلك ، والذي أدى بهم الى هذا الاعتقاد ورود (برأ) منصوبا ولم يجدو وجها لهذا النصب غير القول بالخبر لأنه طرف في الاسناد على أنهم لو اجتهدوا اجتهدا آخر في تأويل النصب، وكان اجتهدهم كثيراً كما يزعم لكانوا في غنى عن هذا الذي ذكروه.

ويعزو سبب صوغ أمثلة في هذا الباب من مثل (ما أنت منطلقا انطلقتُ) هو قول العباس بن فرناس في خطابه لخفاف بن ندبة الشاعر(البغدادي، 1986، ج2/ ص80):

فإن قومي لم تأكلهم الضبغ

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

ويظن الدكتور السامرائي إن في البيت تحريفاً وإن (كنت) صحفت (أنت) وبسبب هذا التحريف حصلت هذه الأسطورة النحوية. ودليله أن ابن دريد(ت 223 هـ) صاحب الاشتقاق قرأ البيت على حقيقته فلم يصحف (كنت) الى (أنت) وهكذا فعل المبرد حين ضاغ (ماكنت منطلقا انطلقت) ، وعلى هذا فإن (ما) ضرورية متطلبية وهي ليست مؤلفة من (إن)و(ما) وأن (ما) هذه ليست عوضا عن (كان) لأنها-اجتمعت مع(كان) كما في قراءة ابن دريد للبيت وما ذهب اليه المبرد في المتقدم، فليس-ذلك من باب الجمع بين- العوض والمعوض(السامرائي ح، 1986، ص81).

4. الخاتمة :

خلص البحث الى جملة من النتائج نفرد أهمها فيما يأتي :

- 1- تناول السامرائي ظاهرة الفعلية وموضوعاتها في معظم طروحاته المتعلقة بالبناء اللغوي في العربية سواء أكان في مقالة أم في بحث أم في مؤلف .
- 2- مال السامرائي في إصدار أحكامه المتعلقة بظاهرة الفعلية الى آراء المحدثين العرب ، لينأى بنفسه عن آراء القدامى الذي اتهمهم بالتقصير تارة وبالغلو تارة أخرى .فيما رجح كفة القدامى العرب مقابل كفة المستشرقين ،الذين اتهمهم بالإيغال في الطرح وإخراج العربية من دائرة العلمية ، بل وعد أكثر مذاهبيهم في العربية بالتقول غير العلمي ،كما صرح بذلك في تناوله مسألة تأصيل الزمن واقتترانه بالفعل العربي .
- 3- يذهب السامرائي في أسبقية الجملة الفعلية في العربية مذهب الكوفيين ، مع أنه يفرد آراء البصريين وأمثلتهم في أكثر المواضع ، ويعد الكوفيين أصوب ترجيحاً وأدق توجيهاً.
- 4- يدحض السامرائي مزاعم القدامى والمحدثين سواء أكانوا عرباً أم مستشرقين في قدم الأفعال ، وأي منها أسبق للآخر ، إذ يقول : " إن هذه المسألة لا تخرج عن حدود الافتراضات التي ينقصها الدليل التاريخي المدعم بالوثائق اللغوية التاريخية " ، فكل فريق أبدى رأيه دون دليل لغوي قاطع فيها .
- 5- لايعترف السامرائي بوجود (اسم الفعل) في العربية إسماءً وعملاً ، فقد ذهب إلى أن كثرة هذه المواد لايمكن أن تكون كلها حاملة لمصطلح (اسم الفعل)، فضلاً عن أن هذه التسمية تقوم على الكثير من الاعتباط.
- 6- يرفض رفضاً قاطعاً وجود باب (التنازع) في العربية إذ يقول " هذا هو ملاك الأمر في قصة التنازع وأنا أسبغ على هذا الباب المفتعل طابع(القصة) أو(الحكاية) لأنه أشبه بالقصة أو الحكاية التي تغرس أصولها في الأسطورة غير الواقعية"
- 7- جملة ما ذهب اليه السامرائي في آرائه حول الفعلية وعلو كعبها - كونها سمة بارزة في العربية - لا تتعدى آراء القدامى والمحدثين إلا ماندر ، الا أن الذي يحسب له أنه حدد المواطن وشخص النواقص وقيد البواعث للشك من الأمور ، فالذي رسمناه له في البحث جهده المضي والمكرر في أكثر من موضع وفي أكثر من مناسبة في مؤلفاته التي غدت مادة ثرة أمدت المكتبة العربية بفكر جديد وطرح غزير . فقد

شخص بذلك الخلل وحدد مناط العلل ووجهه بما لم ينله من القدامى والمحدثين ، فيحسب له الترجيحات الصحفية والتنبيهات السديدة والآراء العلمية الدقيقة في كل ماتناولناه .

المصادر:

- ابن السراج ، ابو بكر النحوي البغدادي (ت 316 هـ) . (1973). الأصول في النحو. تحقيق : عبدالحسين الفتلي النجف الأشرف –العراق. مطبعة النعمان .
- ابن عصفور(ت669هـ). (1971). المقرب. تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري. الإصدار الأول. بغداد-العراق. مطبعة العاني.
- ابن منظور . (د.ت). لسان العرب . تحقيق : عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حب الله و هاشم محمد الشاذلي القاهرة-مصر. دار المعارف.
- ابن هشام ، جمال الدين الانصاري. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. الإصدار الأول. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . مراجعة : سعيد الأفغاني . بيروت-لبنان. دار الفكر .
- ابن يعيش ، موفق الدين ابن يعيش بن على النحوي (ت643 هـ). (د.ت). شرح المفصل . بيروت-لبنان ، مكتبة المتنبي.
- الأستراياذي ، رضي الدين محمد بن الحسن . (1998). شرح كافية ابن الحاجب . الإصدار الأول. تقديم : اميل بديع يعقوب . بيروت-لبنان. دار الكتب العلمية .
- الهذلي، أبو ذؤيب. (2009). الديوان. بيروت-لبنان. دار صادر.
- برجشتراسر . (1982). التطور النحوي للغة العربية. اخراج وتعليق: رمضان عبدالنواب. الرياض-السعودية. مطبعة المجد .
- جارم ، علي . (1953). مجلة مجمع اللغة العربية. الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية. المجلد السابع. القاهرة .
- الزجاجي أ ، ابو القاسم (ت 337 هـ) . (1973). الإيضاح في علل النحو . الإصدار الثاني. تحقيق : مازن المبارك . بيروت-لبنان. دار النفائس .
- زهير ، كعب بن زهير . (1997). ديوان كعب بن زهير . تحقيق : علي فاعور . منشورات محمد علي بيضون. بيروت-لبنان. دار الكتب العلمية .
- السكاكي ، ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن على (ت 626 هـ). (1987). مفتاح العلوم . ضبط وتعليق: نعيم زرزور . بيروت-لبنان. دار الكتب العلمية .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ). (1988). الكتاب. الإصدار الثالث. تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون. القاهرة-مصر. مكتبة الخاشجي .
- السيوطي ، ابو الفضل عبدالرحمن بن الكمال ابو بكر جلال الدين (ت911هـ) . (1975). الأشباه والنظائر في النحو . تحقيق : طه عبدالرؤف سعد . القاهرة-مصر. شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- السيوطي ب. (1975). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تحقيق : عبدالسلام محمد هارون و عبدالعال سالم مكرم . بيروت-لبنان. دار الكتب العلمية .
- شراب ، محمد محمد حسن . (2007). شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية –لأربعة آلاف شاهد شعري . الإصدار الأول. بيروت-لبنان. مؤسسة الرسالة .
- العقيلي ، حسين علي فرحان . (2004). الدراسات النحوية عند ابراهيم السامرائي . رسالة ماجستيرمقدمة الى رئاسة الجامعة المستنصرية ، بإشراف : نهاد حسوبي صالح . غير منشورة .
- الفراهيدي، ابو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت175 هـ). (1988). كتاب العين . الإصدار الأول. تحقيق : مهدي المخزومي و ابراهيم السامرائي . بيروت-لبنان. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات .

- البغدادي ، عبدالقادر بن عمر (ت 1093 هـ). (1986). خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب . الإصدار الأول. تحقيق : عبدالسلام محمد هارون . القاهرة-مصر. مطبعة المدني .
- الزجاجي ب . (1984). الجمل في النحو ، تحقيق : توفيق الحمد . بيروت-لبنان. مؤسسة الرسالة .
- الزجاجي ت. (1962). مجالس العلماء . تحقيق عبدالسلام محمد هارون . الكويت. مطبعة حكومة .
- الزمخشري ، ابو القاسم محمود (ت 538 هـ). (د.ت). كتاب المفصل . الإصدار الأول. مطبعة التقدم .
- السامرائي أ: إبراهيم. (1980). الفعل زمانه وأبنيته . بيروت-لبنان. مؤسسة الرسالة .
- السامرائي ب: إبراهيم. (1995). مجلة المجمع العلمي العراقي. الفعل والنظام الفعلي في العربية ، المجلد السادس.
- السامرائي ت: إبراهيم. (1983). فقه اللغة المقارن . الإصدار الثالث. بيروت-لبنان. دار العلم للملايين .
- السامرائي ج ، إبراهيم. (1995). النحو العربي في مواجهة العصر . الإصدار الأول. بيروت-لبنان. دار الجيل.
- السامرائي ح، إبراهيم. (1968). النحو العربي نفذ وبناء . دار الصادق .
- السامرائي خ، إبراهيم. (1969). مجلة المجمع العلمي العراقي. نظام الفعلية في العربية . المجلد 18 .
- السامرائي د ، إبراهيم احمد. (1978). العربية بين أمسها وحاضرها . بغداد-العراق. منشورات دار الجاحظ .
- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن ريان (ت 207 هـ) . (1972). معاني القرآن. الإصدار الأول. تحقيق : عبدالفتاح اسماعيل شلبي ومحمد علي النجار. مراجعة : علي نجدت ناصف . القاهرة-مصر. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). المقتضب . تحقيق : محمد عبدالخالق عزيمة . بيروت-لبنان. عالم الكتب .
- المخزومي، مهدي. (1986). في النحو العربي - نقد وتوجيه . الإصدار الثاني. بيروت-لبنان. دار الرائد العربي.
- نور الدين ، عصام . (1984). الفعل والزمن. الإصدار الأول. بيروت-لبنان. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

دياردهى كردارى لهلاى ئيبراهيم سامهراى لهنيوان بينراو و چاوه پوانكراودا

پوخته:

زمانى عه ره بى له ديارترين زمانه داپشته ييه كانه كان داده نریت كه به بنياتى زمانه وانى جياده كریته وه ،ديارترینيان خاصیه تى (كردارى) يه كه كه له به ريكى گه وره ی خهريك كردوو وه پوو به ريكى فراوان داگیرده كات له نیوان دوو تووی پهرش و بلاوه كانيدا بنيات و ووشه سازى و سينتاكس و به كارهيانان و ئينجا واتاش

كار له تپروانىنى زوراندا ره گه زيكى دهست رويه له ره گه زه كانى بنياتى رسته يان ده ربپىنى عه ره بييدا ،ره گه زه كانى ناونراون و به رزبوونه ته وه به پيى به رزبوونه وهى ههردوو چينه كه به به شه كانيانه وه ،ههتا وايليهات دانهرىك نه ماوه له پيشينان و هاوچه رخه كان ليكدانه وهى بونه كردبيت يان وه سفى پاژيكى نه كردبيت ،به مهش وايليهات دياردهى كردارى بووبه دياردهيه كه كه تواناكان پيش بخت و تيرا وانين و ورده كارى لهلاى زانايان بوخوى كيش بكات ،له ديارترين

ئەو زانايانەش (د . ابراهيم احمد السامرائى 1923- 2001) ئەوھى كەلەسەر ئەو دياردەيە
وھستا، وھستانىكى زمانەوانى و پەسەنايەتى و ميژوويى و زانستى .

باسى لەم دياردەيە كردووھ لە گشت خستنه پوھ كانيدا كە پەيوھستن بە بنياتى زمانىيەوھ جا
ئەگەر لە وتاريك يان لە تويزينه وھيەك يان لە كتيپه كانيدا بووييت ،سەرھپاي ئەو كتيپانەى كە
ساغى كردونەتەوھ بوئدەرخستنى حەقيقەتى بىرۆكەكەو وھرگرتنى بىرپارماندا كە لە
لە تويزينه وھيەكى زانستيدا پيكي بخەين .

بۆيە وامان بەباش زانى كە ناونيشانى تويزينه وھكە ببيتە (دياردەى كردارى لەلای ابراهيم
السامرائى -لەنيوان بينراو چاوھروانكراو)دا كەخۆى لەسنى تەوھردا دەبينيتەوھ و
پيشدەستىيەك دەكەويتە پيشيانەوھ كە برىتيەلە (بەھى كردارى و رپبازى سامھپائى تيايا)
لەدواى ئەودا تەوھريك بەناوى (كار يەكەيەكە لەنيوان روداو و جيگيربون دا)ئىنجا تەوھرى
دووھم دييت بۆئەوھى (كۆنى كار لەعەرھبيدا لەرووى بوون و جوړييەوھ) وھرگرييت ،كەچى
تەوھرى سېھم خۆى دەبينيتەوھ لە (تەوھرەكانى بنيات لەنيوان كردارى و ناوى دا)لەعەرھبيدا
ولەتپروانىنى سامھپائيدا ،لەتويزينه وھكەماندا رپبازى وھسفيمان گرتۆتە بەر لەپشت بەستن بە
فيكرەكانى و خستنه رووى بۆچوونەكانى كە تپروانىنە پەخنىي و ناراستەكردنى زانستى زۆرى
بەخۆيەوھ بينيوھ ئەوھى كە پيچەوانەى پيشيانى كردووھ و ئەوھشى كەپيان رووبورووى
تازەگەرھكان بۆتەوھ .

لەئەنجامەكانى تويزينه وھكەدا سامھپائى پالپشتى تازەگەرھكان دەكات لەسەرھيسابى پيشيانان
لەمەسەلەى خستەپالدا .ھەرۆھا ھيرش دەكاتە سەر پيشيانان لەمەسەلەى كارو كات و
حالەتەكانيدا ،بۆچوونى پيشيانان سەردەخات لەسەر تازەگەرھ رۆژئاواييەكاندا لە كيشەى
پەسەنايەتى كات و پەيوھست بوونى بە (كار) ى عەرھبى .ئەو لەگەل زۆرھى بۆچوونى
كوفىەكانە .نموونەى بنياتى رستەو پيشكەوتنى رستەى كارى لەعەرھبيدا لەسەر رستەى ناوى
،ئەمەو كۆمەلئى ئەنجامى ترمان بەدەست ھيئاوھ لەكۆى ئەوھى قەلمەكەمان بەدەريدا
سووراوھتەوھ .

Verbal Phenomenal Between Perspective And Expectancy

Asst. Prof. Dr. Abdulsattar Salih Ahmed Albanna.

Department of Arabic, College of Education, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

Abdulsattar.ahmed@su.edu.krd

Keywords: Grammar and Derivation, theory of Verbal, perspective, Expectancy .

Abstract

Arabic language is one of the derivational languages which have linguistic features. Among them is the feature of verbal with its structure, grammar and semantic which occupied great space among its founders. Verb is one of the basic elements of the structure of the sentence. In this respect, Arabic expression was the main concern of both ancient and modern authors which hold the attentions and concentrations of the scientists. Dr. Ibrahim Ahmed was one of the scientists who focused on the linguistic aspects. Within his studies, he tackled with the linguistic structure in his researches, essays and books. To reflect this realistic view, we will present verb in its contents (semantic, grammar and derivation) throughout this research paper.

The title of this paper is verbal phenomenal between perspective and expectancy which consists of three sections with an abstract. We try to show what is the practical value and approach of Al Samurai?. Section one deals with verb between (Occurrence and Stabilization). While the second section presents the oldness of verb in Arabic between (Being and Quality). Third section highlights the structure between nominal and verbal clues from the point view of Al-Samurai. The research is descriptive one which follows the ideas and opinions in a critical way that the ancients had refused while the modernists were debating.

The results show that AL-Samurai sided with the modernists upon the ancients in the concept of attribution. Whereas he was rejecting the ancients in the sense

مجلة قهلاى زانست العلمية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق

المجلد (7) – العدد (4)، شتاء 2022

رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558 (Print) - ISSN 2518-6566 (Online)



of tense and conditions. In this respect, he supported the ideas of the ancients upon the modernists concerning the problem of rehabilitating time and actually coupling it to the Arabic verb for instance the structure of the sentence and the priority of the verb clues on noun clues in Arabic. The research ends with conclusion